TRANSPARENCY INTERNATIONAL

# تقرير أمان حول

# وضع فلسطين في نتائج إستطلاع الرأي العالمي حول الفساد ٢٠١٢

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

# فهرس المحتويات


- لمحة عامة حول إستطلاع الفساد العالمي.....3
- نتائج الاستطلاع على الصعيد العالمي، العربي، الفلسطيني..... 6
- نتائج فلسطين في الاستطلاع.....16

1. اراء المواطنين الفلسطينيين حول واقع الفساد.....19
2. تجارب المواطنين الفلسطينيين مع الرشوة .....24
3. اراء المواطنين حول فعّالية السلطة الفلسطينية في مكافحة الفساد.....27
4. دور المواطنين الفلسطينيين في مكافحة الفساد.....29

## لمحة عن إستطلاع الفساد العالمي

يعتبر إستطلاع الفساد العالمي استطلاع الراي السنوي الوحيد الذي يظهر اراء وتجارب المواطنين في اغلب دول العالم حول الفساد، منذ 2003 بدأت منظمة الشفافية الدولية بتنفيذ هذا الإستطلاع، يعتمد الإستطلاع في منهجيته على سؤال المبحوثين عن ارائهم حول الفساد بشكل عام وعن بعض قضايا الفساد ومكافحته بشكل خاص، تقوم شركات مسوح عالمية بتنفيذ الإستطلاع عن طريق سؤال المبحوثين اما وجها لوجه او عبر الهاتف. الفرق بين إستطلاع الفساد العالمي هذا (GCB) ومؤشر مدركات الفساد (CPI) ومؤشر دافعي الرشوة (BPI) هو ان الاول يقيس اراء المواطنين (عامة الناس) ويعرض وجهات نظرهم حول الفساد وتأثيره على حياتهم اليومية وتجاربهم الشخصية في الفساد ومكافحته، بينما الاخيرين يعتمدان على اراء الخبراء فقط في الدول.

في عام 2013 صدر الإستطلاع بنسخته الثامنة، على عينة بلغ حجمها 114,270 شخص، موزعة على 107 دول حول العالم، تُعطى الاولوية للدول التي فيها فرع وطني لمنظمة الشفافية الدولية، ويتم اضافة دول بحسب الموازنة المتوفرة للشفافية الدولية.

الاستطلاع يسأل المبحوثين عن:

1. ارائهم حول الفساد بشكل عام
2. المؤسسات الأكثر تعرضا لانتشار الفساد فيها
3. تجاربهم الشخصية حول الرشوة
4. أداء الحكومات في دولهم في جهود مكافحة الفساد
5. مدى رغبة المواطنين انفسهم بالانخراط في مكافحة الفساد
6. تأثير العلاقات الشخصية في الحصول على الخدمات العامة.

تم تنفيذ الإستطلاع العالمي من قبل منظمة الشفافية الدولية عن طريق شركات مسوح عالمية تم التعاقد معها من خلال اجراءات شراء موثوقة ومعلنة، وتمت مراجعة الاستمارة من قبل لجنة استشارية في منظمة الشفافية الدولية بمساعدة عدد من الخبراء الدوليين في مجال الاحصاء والاقتصاد والسياسة والابحاث. أمان بدورها قامت باستلام اسئلة الاستطلاع من منظمة الشفافية الدولية ومراجعتها وتكييفها فلسطينيا قبل البدء بتنفيذ الاستطلاع على العينة. أما بالنسبة لتحليل النتائج، فقد تمت من قبل وحدة البحث في منظمة الشفافية الدولية وتم مراجعتها بعد ذلك من قبل خبراء في استطلاعات الرأي، فترة جمع المعلومات تمت اواخر 2012 وانتهت بداية 2013.

**وقامت امان باعداد تحليل خاص بواقع فلسطين في هذا الاستطلاع والذي نستعرضه في هذا التقرير**، في العام 2013 تم تنفيذ الاستطلاع في 107 دول مقارنة بعامي 2010–2011 حيث تم تنفيذه في 100 دولة، وفي 69 دولة في العام 2009.

الاسئلة الرئيسية التي تتكرر في الإستطلاع سنويا يمكن ان تقارن بين السنوات المختلفة، ذلك لفحص مستوى التقدم الحاصل في مجال مكافحة الفساد على المستوى الوطني، ويقدم امكانية لفحص التوجه للمؤسسات وايها اكثر عرضة للفساد من غيرها، وفعالية الحكومات في بذل الجهود في مكافحة الفساد، كذلك نسبة دافعي الرشوة من المواطنين مقابل الحصول على خدمة عامة.

يثبت الإستطلاع ان الفساد يؤثر على الحقوق الاساسية للمواطنين في الدولة ويحرمهم من التمتع بها كالحق في السكن والعمل، الفساد يدفع ثمنه المواطنين بالجوع والفقر والبطالة والصحة والتعليم، فالفساد يؤثر على نوعية حياة المواطنين.

من الضرورة بمكان معرفة اعتقاد الناس ومدركاتهم حول الفساد، كونه يوفر ذلك وجهة نظر غالبية المواطن حول الفساد للمسؤولين من ناحية وتشجع المواطنين على لعب دور فعّال في مكافحة الفساد والانخراط بذلك، وبلغ عدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا عشرة الاف شخص في 13 دولة في المنطقة العربية؛ ذلك لاستطلاع ارائهم حول مستوى الفساد في دولهم والجهود المبذولة لمكافحته من

قبل حكوماتهم، وكانت فلسطين واحدة من دول هذه المنطقة التي تم تنفيذ الإستطلاع فيها على عينة بلغ حجمها 1039 شخص تمت مقابلتهم وجها لوجه، من قبل المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي (PCPO).

**أهمية إستطلاع الفساد العالمي**

- يشكل الإستطلاع مصدر للمعلومات للمواطنين حول مستوى الفساد في دولهم.
- يستطيع صانعوا القرار استخدام الإستطلاع لتحديد اكثر المؤسسات والخدمات العامة تعرضا للفساد والرشوة ومواقع دفعها من قبل المواطنين، وهذا يساعد في توجيه السياسات والبرامج نحو مكافحة الفساد.
- المجتمع المدني والاعلام يمكن ان يستخدموا الإستطلاع للاستدلال باراء الناس في الدولة ومن ثم العمل على وضع استراتيجيات عملية للحد من فرص الفساد وبالتالي المساهمة ببناء نظام نزاهة وطني.
- 
- المعلومات الواردة يمكن استخدامها لرفع الوعي حول تأثير الفساد على الناس في حياتهم اليومية ويمكن ان تستخدم لتحريك الناس وحثهم على الانخراط في مكافحة الفساد وتشجيعهم وتحفيزهم على الابلاغ عن الفساد.
- القطاع الخاص يستطيع الاستفادة من الإستطلاع لفهم الجو السياسي المُعاش في الدولة ودرجة ملائمة المناخ الاستثماري في المؤسسات الوطنية فيها.
- الباحثون يستخدمون الإستطلاع لاكتشاف محددات ونتائج الفساد والرشوة المنتشرة في الدولة.

**لقد تم تقسيم الاستطلاع بشكل عام الى ستة اقسام رئيسية هي: انطباعات واراء المواطنين حول الفساد، تجارب المستطلعين الشخصية حول الرشوة، فعّالية الحكومة في مكافحة الفساد، انخراط المستطلعين في مكافحة الفساد، أهمية وتأثير العلاقات الشخصية في اتمام خدمة عامة والحصول عليها، تأثير المصلحة الشخصية للمتنفذين على قرارات الحكومة (تضارب المصالح).**

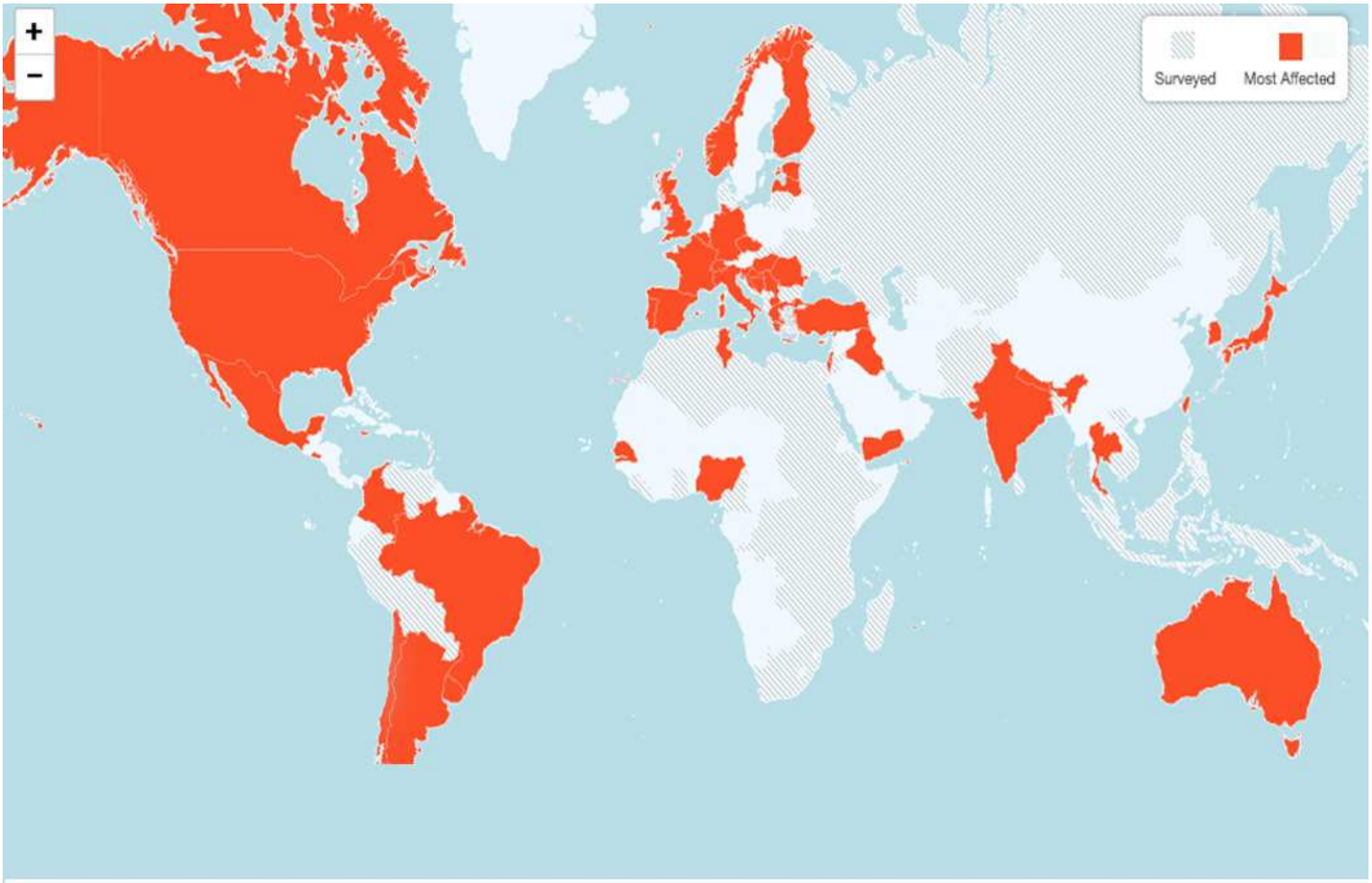


# نتائج الإستطلاع

# على الصعيد العالمي، العربي، الفلسطيني

## الاستخلاصات على الصعيد العالمي

- شخص من بين اثنين حول العالم يعتقد ان الفساد ازداد في العامين الماضيين بحسب الاستطلاع، حيث يعتقد 87% في الجزائر و 84% في لبنان و 84% في نيجيريا بأن الفساد قد ازداد، وفي المقابل يعتقد 89% في رواندا و 70% جورجيا بأن الفساد قد قل، بالمقارنة مع وضع فلسطين في الاستطلاع اتضح أن 57% من المستطلعين رأو أنه قل او بقي على حاله وهذا يعني ان وضع فلسطين لا زال يراوح مكانه.
- 9 أشخاص من كل 10 أشخاص مبحوثين قالوا انهم يريدون مكافحة الفساد، حيث ظهر هذا بوضوح في كل من بنغلادش بنسبة 100% وأقل الدول ابدى مواطنيها عدم الرغبة في الانخراط في مكافحة الفساد هي أرمينا بنسبة 43%، اما المواطنين الفلسطينيين المستطلعة ارائهم افاد 87% منهم انهم يرغبون بالانخراط في مكافحة الفساد، وهي نسبة عالية مقارنة بدول العالم.
- يتضح من خلال ال 8 خدمات التي تم فحصها أن الشرطة والقضاء على مستوى العالم اكثر قطاعين يعانين من الرشوة حيث يقدر 31% من الناس الذين كانوا على تواصل مع الشرطة انهم دفعوا رشوة فعليا و24% دفعوا للقضاء فعليا، فيما يتعلق بفلسطين افاد 12% من المواطنين الفلسطينيين المستطلعة ارائهم بأنهم يدفعون رشوة، و 2.04% من هؤلاء يدفعونها للأجهزة الأمنية وهي نسبة تكاد لا تذكر مقارنة بدول العالم، حيث سجلت نيجيريا 92% كاعلى دولة دفع مواطنيها رشوة للشرطة.

وعلى الرغم من صعوبة قياس الرشوة الا انها موجودة، اذ بلغت نسبة دافعي الرشاوي 27% من المستطلعة ارائهم على مستوى العالم (أظهر استطلاع الفساد العالمي ان 1 من كل 4 أشخاص دفعوا رشاوى خلال اخر 12 شهر)، أظهرت النتائج بأن اليمن وكينيا أعلى دولتان دفعا للرشوة، 74% و70% على التوالي، وأقل الدول دفعا للرشوة، استراليا، الدنمارك، فنلندا، اليابان بنسبة 1% للدول الاربعة، بالنسبة لوضع فلسطين في دفع الرشاوى بلغت 12% من المستطلعة ارائهم وهي نسبة قليلة مقارنة بدول العالم.

- المؤسسة العامة الاكثر فسادا في الدول المستطلعة ارائها حول العالم هي مؤسسة الشرطة وذلك بحسب ما افاد 36% من الدول المستطلعة حول العالم، في مقارنة بنتائج فلسطين وجدنا ان الاحزاب السياسية هي المؤسسة الاكثر فسادا.
- بالنسبة لنوع الفساد في مؤسسة الشرطة اظهرت النتائج بأن 53% من الاشخاص في الدول المستطلعة طُلب منهم دفع رشوة للشرطة.
- منظمة الشفافية الدولية توصي بان الحكومات بحاجة الى أخذ موقف جاد ضد الفساد وأن ترفع مستوى الشفافية والمساءلة؛ اذ بين الإستطلاع انها لا تقوم بدور كافي لمحاربة الفساد لان الغالبية العظمى من الناس يعتقدون ان حكوماتهم لا تقوم بدور مناسب؛ اذ بينت النتائج ان أعلى دولة يعتقد مواطنيها بفعالية الحكومة في مكافحة الفساد هي روندا بنسبة 95%، وان الدولة غير الفعالة بحسب المواطنين هي قبرص بنسبة 83%، وان الدولة متوسطة الفعالية هي ماليزيا بنسبة 44%، أما فلسطين فقد حصلت على 57% من الاراء التي تقول بأن الحكومة الفلسطينية بين الفعالة ومتوسطة الفاعلية وهي نسبة تقع في الوسط بين دول العالم المستطلعة.
- أظهرت نتائج الاستطلاع ان الاحزاب السياسية تعتبر الاكثر فسادا {في المجتمعات التي تعتبرها احدى الركائز الديمقراطية في الدولة والتي من المفترض ان تكون القدوة الفضلى في ممارسة العملية الديمقراطية وتتمتع بالنزاهة}؛ ففي 51 دولة من اصل 107 دول مستطلعة اعتبرت الاحزاب السياسية الأكثر فسادا، وكانت اكثر الدول اعتبر مستطلعيها الاحزاب هي الاكثر فساد نيجيريا وعلى العكس من ذلك اعتبرت الاحزاب السياسية الاقل فسادا في رواندا، وجاءت فلسطين في الوسط بحسب النتيجة.
- 55% من المستطلعين حول العالم يعتقدون بوجود تضارب مصالح في اعمال المسؤولين الحكوميين (تعمل وفق المصالح الشخصية)، وعليه مطلوب التأكيد على اهمية افصاح السياسيين عن مصادر تمويلهم وذممهم المالية (تضارب المصالح)، حيث كانت قبرص اعلى دول تعتقد وجود تضارب مصالح في الحكومة بنسبة 90% واقل دول راوندا 2%، اما فلسطين 48% من المواطنين المستطلعين افادوا بوجود تضارب للمصالح وهي نسبة تقع في الوسط.
- العلاقات الشخصية بحسب الاستطلاع تفسد الادارة العامة في الدولة حيث افاد 2 من 3 اشخاص حول العالم ان العلاقات الشخصية تساعدهم في الحصول على الخدمات التي يحتاجونها من القطاع العام في

الدولة، حيث سجلت لبنان اعلى دولة بنسبة 90% ممن يعتقدون باهمية العلاقات الشخصية في الحصول على خدمة عامة، بينما سجلت رواندا اقل نسبة 5% ممن يعتقدون باهمية العلاقات الشخصية في الحصول على خدمة عامة، فلسطين جاءت نسبتها مرتفعة حيث 65% من المستطلعين الفلسطينيين يعتقدون باهمية العلاقات الشخصية في الحصول على الخدمة.

## الاستخلاصات على الصعيد العربي

- 53% من المبحوثين في الدول العربية يفيدون بانه **لإتمام اجراءات الحصول على خدمة لا بد من علاقات شخصية،** كانت لبنان اعلى دولة يعتقد مبحوثيها باهمية العلاقات الشخصية في الحصول على الخدمات العامة مهمة جدا بنسبة 90%، وعلى العكس من ذلك في البحرين حيث اعتقد 11% بأنها مهمة، **على الصعيد الفلسطيني افاد 65% باهمية تلك العلاقات وهي نسبة مرتفعة.**
- رأى ما يزيد عن نصف المبحوثين في المنطقة العربية* بان الفساد قدا ازداد في السنتين الاخيرتين بحسب رأي 53% من المبحوثين، حيث يرى اكثر من نصف المبحوثين في كل من الجزائر ولبنان ومصر والعراق والمغرب ان الفساد قد ازداد، هذه النتيجة تجلت بشكل مرتفع في الجزائر بحيث عبر 87% من المبحوثين ان الفساد قد ازداد، في فلسطين 57% يرون انه اما انخفض او بقي على حاله مقابل 44% يرون انه ازداد.

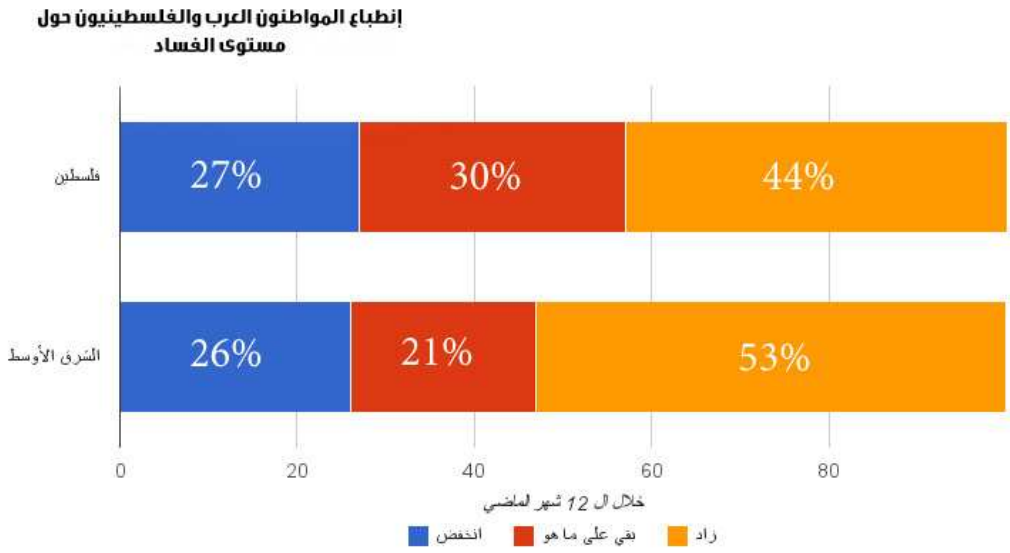


*مصطلح المنطقة العربية لم يتم استخدامه من قبل منظمة الشفافية الدولية انما لاغراض التحليل من قبل امان تم استخدامها بدل منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

- **فيما يتعلق بحجم الفساد في القطاع العام في المنطقة العربية** كان الوضع الاكثر خطورة في الجزائر والمغرب ولبنان اذ حصلت هذه البلدان على 4,6 درجات من 5، اما البحرين والكويت فقد سجلتا اقل رقم 1,7 و 1,9 على التوالي، وجاءت فلسطين مسجلة درجة مرتفعة 3,9 درجات مقارنة بدول المنطقة.

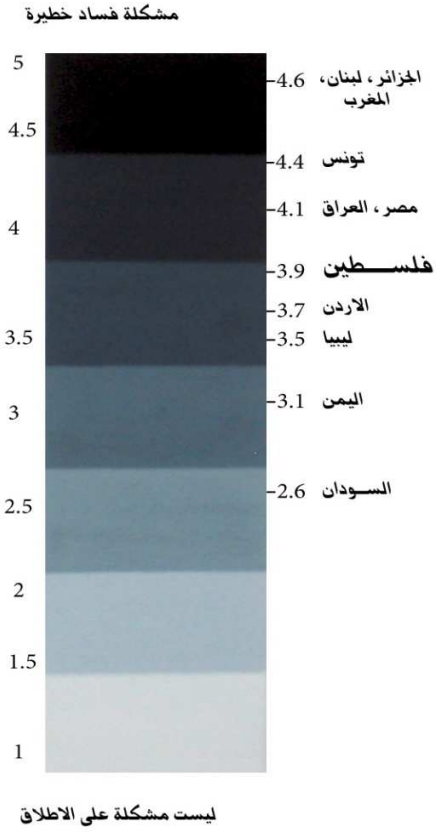


- ان كل من فلسطين واليمن وتونس والعراق احتلت فيها الاحزاب السياسية المرتبة الاولى كأكثر المؤسسات فسادا حيث سجلت هذه الدول في المتوسط 3.3 درجات من 5 من ضمن أعلى المؤسسات فسادا في المنطقة العربية، وجاءت كل من المؤسسات الدينية التعليم والقضاء اقل المؤسسات عرضة للفساد في المنطقة العربية بدرجة تقع 2.3–2.5 من 5، وجاءت الغالبية في الوسط 2.5–2.8 درجات وهي الامن والبرلمان والشرطة المؤسسات الاهلية والاعلام والقطاع الخاص والموظف العام والخدمات الصحية.

الجدول ادناه يوضح اكثر المؤسسات تعرضا للفساد بحسب اعتقاد المواطنين في المنطقة العربية

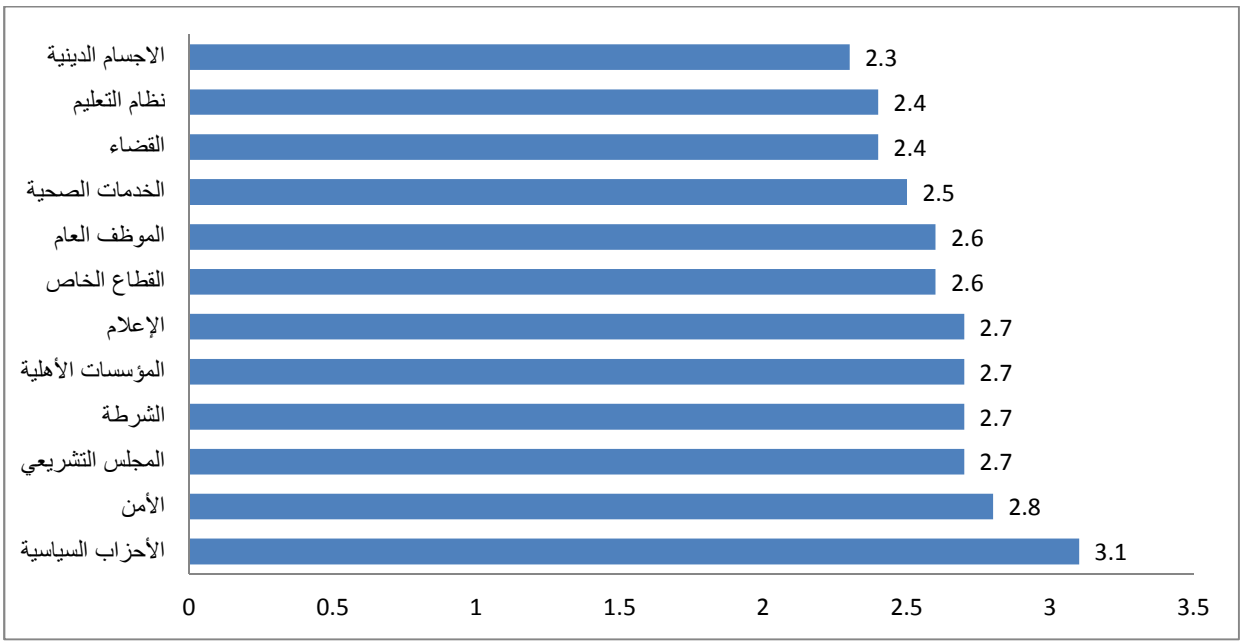

- كانت اليمن الدولة العربية الأكثر دفعا للرشوة مقابل الحصول على خدمات عامة حيث بلغت النسبة 74%، وأفاد34% من المبحوثين في المنطقة العربية بأنهم دفعوا رشى للحصول على خدمة عامة من الخدمات الثمانية الاساسية خلال السنة الماضية، واعتبرت فلسطين اقل الدول دفعا للرشوة مقارنة بدول المنطقة اذ بلغت النسبة 12% من المواطنين الذين افادوا بدفعهم للرشوة.

الجدول ادناه يوضح نسبة دفع الرشوة في الدول العربية بحسب رأي المستطلعين

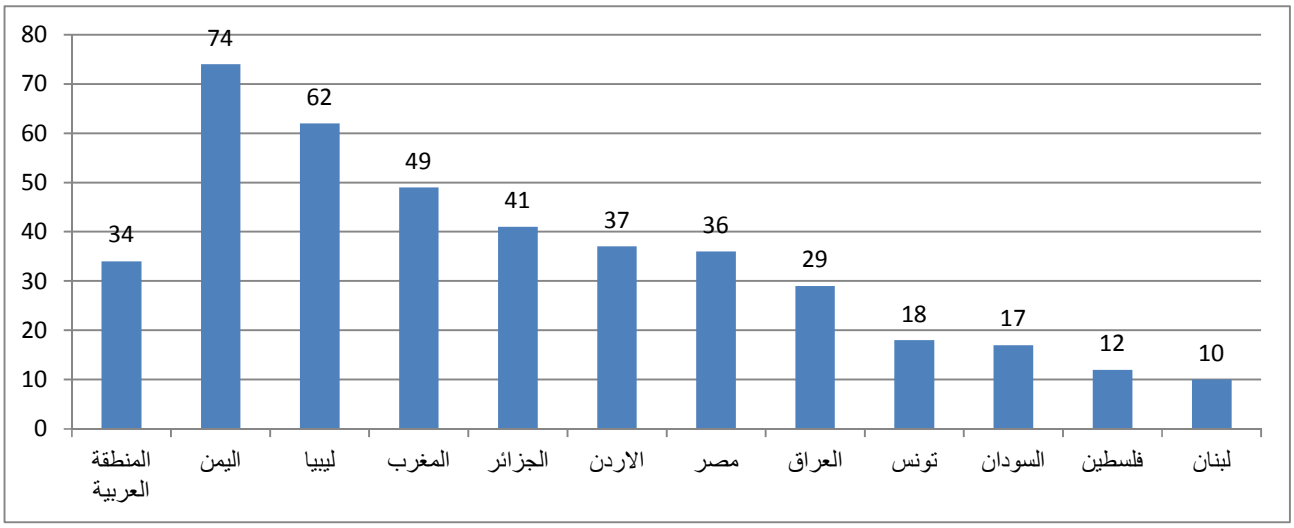


الجدول ادناه يوضح نسبة فلسطين حول دفع الرشوة في بعض الخدمات مقارنة بالدول العربية

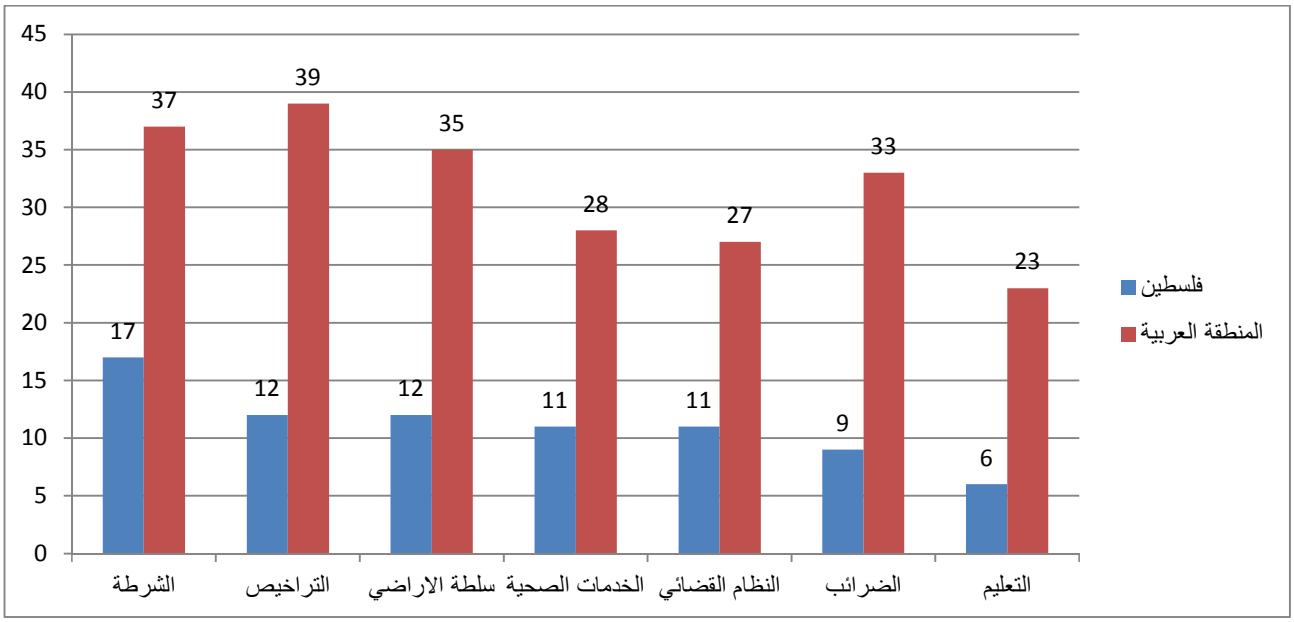


كما يظهر من الجدول اعلاه فان فلسطين الافضل عربيا من حيث دفع رشوة للحصول على معظم الخدمات العامة

- فيما يتعلق بتضارب المصالح في المواقع الرسمية في المنطقة العربية افاد الاستطلاع بان 43% من المستطلعين يفيدون بوجود تضارب للمصالح وتاثير لجهات متنفذة على قرارات الحكومة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، كانت اعلى دولة يعتقد مواطنيها بذلك هي لبنان بنسبة 89%، واقل دولة السودان بنسبة 24% وفلسطين جاءت في الوسط 48% من المستطلعين الذين يفيدون بوجود تضارب مصالح في المواقع الرسمية العامة.

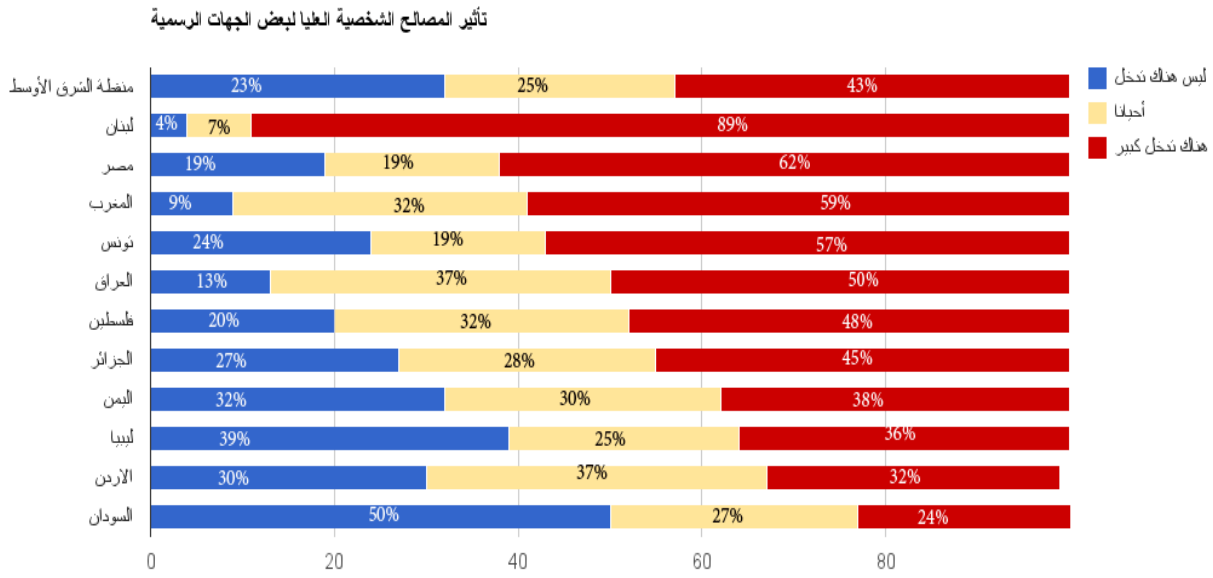


يوضح الجدول اعلاه نسبة تضارب المصالح في المنطقة العربية بحسب رأي المواطنين

- افاد 48% بان الحكومات غير فعالة في بذل الجهود ازاء مكافحة الفساد مقابل 31% قالوا انها فعالة في المنطقة العربية، وسجلت لبنان اعلى دولة عربية يرى مبحوثيها ان الحكومة غير فعالة في مكافحة الفساد وذلك بنسبة 77% من المبحوثين، اما فلسطين فقد سجل 57% من

المستطلعة ارائهم ان الحكومة بين الفعالة ومتوسطة الفعالية مقابل 43% افادوا انها غير فعالة، وهي نسبة مرتفعة بالنسبة للدول الاخرى في المنطقة.

- افاد 53% في المنطقة العربية بأنهم لا يرغبون بالابلاغ عن الفساد اصلا، و47% من المبحوثين في المنطقة العربية لديهم الرغبة بالابلاغ عن الفساد ولدى سؤالهم عن السبب او الاسباب وراء ذلك، اتضح ان النسبة الاعلى 43% يخافون من المُلاحقة، وحول رغبة الناس في فلسطين حول الابلاغ عن الفساد اتضح ان 63% من المواطنين الفلسطينيين المستطلعة ارائهم ان لديهم الرغبة في الابلاغ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول المنطقة.

الجدولين ادناه يظهران انطباع المواطنين في المنطقة العربية حول انخراط المواطنين في مكافحة الفساد

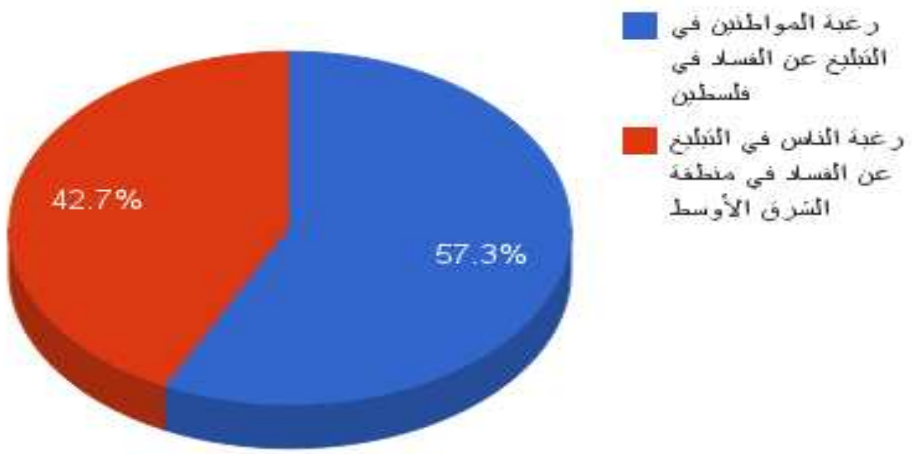

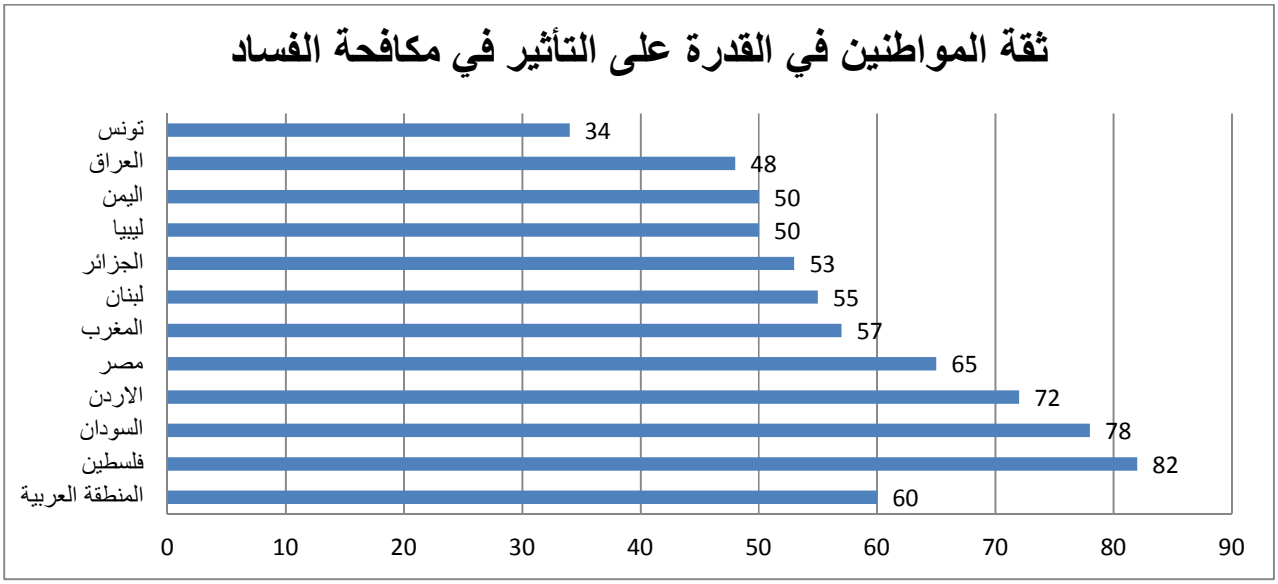
ثقة المواطنين في القدرة على التأثير في مكافحة الفساد
تونس
العراق
اليمن
ليبيا
الجزائر
لبنان
المغرب
مصر
الاردن
السودان
فلسطين
المنطقة العربية
34
48
50
50
53
55
57
65
72
78
82
60
0
10
20
30
40
50
60
70
80
90

1

# ملخص لابرز النتائج على الصعيد الفلسطيني

- **مستوى الثقة بمحاربة الفساد**

57% من المبحوثين في فلسطين يعتقدون بأن الفساد بقي على ما هو او انخفض، و44% يعتقدون بأنه قد ازداد، خلال السنة الماضية.

- **الفساد في القطاع العام الفلسطيني عام 2013**

الانطباع لدى المواطن الفلسطيني ان الفساد في القطاع العام قد ارتفع؛ اذ حصل القطاع العام الفلسطيني على 3.9 درجات من 5 بالمقارنة مع نتائج نفس الاستطلاع عام 2012/2011 حيث كانت درجة الفساد في القطاع العام الفلسطيني 2.6 من 5.

**لإتمام اجراءات الحصول على خدمة لا بد من علاقات شخصية**

اجاب 65% من المواطنين الفلسطينيين بان العلاقات الشخصية مهمة جدا لإتمام اجراءات الحصول على خدمة عامة ما، بينما رأى 20% انها مهمة.

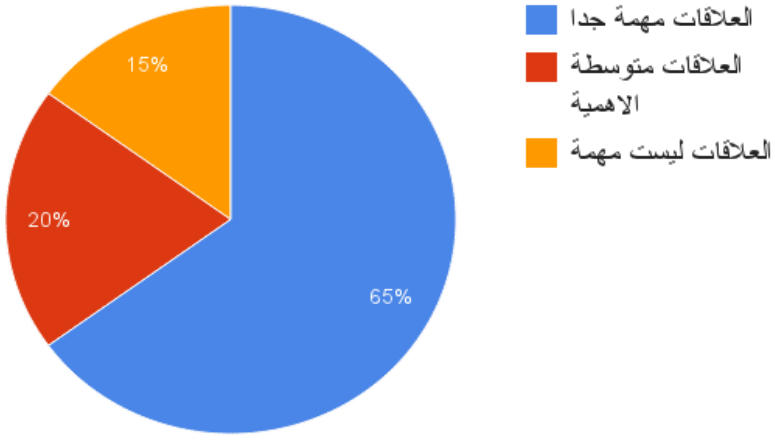


- **تضارب المصالح في المواقع الرسمية**

رأى 48% من المبحوثين الفلسطينيين أن هناك تضارب مصالح في المواقع العامة الفلسطينية.

- **الأحزاب السياسية أكثر المؤسسات فسادا في فلسطين**

أغلبية من المستطلعة ارائهم أفادوا بأن الفساد في الاحزاب السياسية مستشري حيث حصلت الاحزاب على 3,1 درجة من اصل 5 درجات.

- **واقع انتشار الرشوة في فلسطين**

12% من المواطنين الفلسطينيين المستطلعة ارائهم افادوا بدفعهم الرشوة بحسب نتائج الاستطلاع وكانت اكثر خدمة يضطر المواطن الفلسطيني دفع رشوة للحصول عليها من بين الاشخاص الذين افادوا بانهم دفعوا رشوة هي الخدمات المقدمة من قبل **المؤسسات الامنية** بنسبة 2,0%.

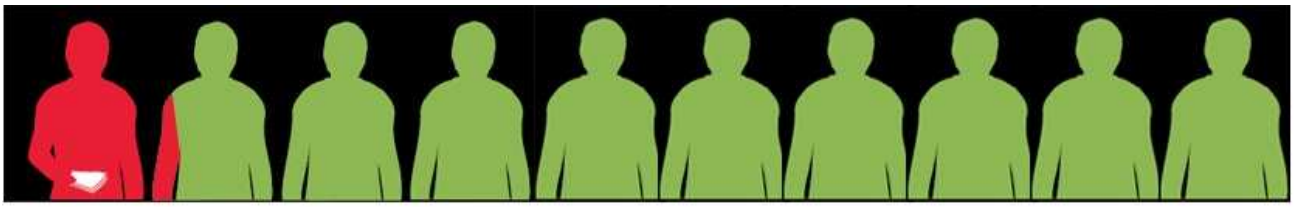

- **فعّالية السلطة الفلسطينية في مكافحة الفساد**

57% من المستطلعة ارائهم رأوا ان السلطة الفلسطينية بين الفعّالة ومتوسطة الفعّالية في جهود مكافحة الفساد، مقابل 43% من المستطلعين رأوا انها غير فعّالة في ذلك.

- **ثقة المواطنين بأنهم يستطيعون احداث تغيير**

o المواطنون الفلسطينيون لديهم الاستعداد لمكافحة الفساد، حيث أجاب 82% منهم بانهم يستطيعون احداث فرق في مجال مكافحة الفساد، كما عبر 68% من المواطنين الفلسطينيين عن رغبتهم بالإنخراط في مكافحة الفساد عن طريق الاحتجاجات والاعتصامات السلمية.

o **الجهة الانسب للابلاغ عن الفساد**

افاد 73% من المبحوثين الفلسطينيين أن الجهة الانسب التي يفضلون التوجه اليها للابلاغ عن افعال فساد هي هيئة مكافحة الفساد الحكومية.

2

# آراء المواطنين حول الفساد

### 2.1 انطباعات المواطنين الفلسطينيين وارائهم حول الفساد

تم سؤال المبحوثين حول مستوى الفساد اذا ما كان قد ازداد او تناقص او بقي على حاله في السنتين الاخيرتين ، وانتشار الفساد في القطاعات والمؤسسات الأخرى، **اذ افاد 57% من المبحوثين الفلسطينيين** بأن الفساد بقي على ما هو او انخفض، مقابل 44% يعتقدون بأنه قد ازداد، خلال السنة الماضية، وفي مقارنة بنتائج الاستطلاع العالمي 2010–2011 نجد ان من **78% من المواطنين الفلسطينيين** المستطلعة ارائهم يرون ان الفساد قل او بقي على حاله، مقابل 22% يرون انه زاد، اي ان النسبة قلت هذا العام عما كانت عليه وفي ذلك دلالة على ان المواطن الفلسطيني ربما لم يعد يرى الجهود المبذولة لمكافحة الفساد على ارض الواقع بنفس المستوى السابق او اصبح غير مقتنع بها.

### 2.2 الفساد في القطاع العام

فيما يتعلق بحجم الفساد في القطاع العام الفلسطيني فانه حصل في نتائج الاستطلاع لهذا العام على درجة[1] 3.9 من 5 مقابل 2,6 من 5 في نتائج السنة الماضية 2012/2011، مما يعني ان المواطن يعتقد بارتفاع حجم الفساد في القطاع العام الفلسطيني بشكل كبير عما كان عليه، يعود ذلك الى قلة الموارد الفلسطينية المتوفرة وشحها لا سيما الخدماتية مما يعني عدم كفاية بعض الخدمات العامة لجميع المواطنين الفلسطينيين نتيجة التنافس الشديد عليها وازدياد الطلب على الخدمة مقابل قلة المتوفر منها، كذلك يمكن ارجاع الاعتقاد بكبر حجم الفساد في القطاع العام الفلسطيني الى ضعف مفهوم المواطنة وعدم وضوحه لدى المواطن الفلسطيني وبان من حقه الحصول على الخدمة العامة وهو صاحب حق، وواجب القطاع العام تقديمها له وخدمته، كذلك عدم ترسخ ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين بحيث من الضروروي ان يعي المواطن تماما انه متساوي مع غيره من

[1] تم ترتيب الاجابات لهذا السؤال من 1 الى 5 بحيث يعبر الرقم 1 عن عدم وجود مشكلة والرقم 5 يعبر عن وجود مشكلة كبيرة.

المواطنين في تلقيه للخدمة وان لا يوجد مواطن افضل منه في تلقي الخدمة فالجميع متساويين في الحقوق والواجبات الامر الذي يشجعه على طلب الواسطة للحصول على الخدمة.

### 2.3 أهمية العلاقات الشخصية في الخدمات العامة

لدى سؤال المبحوثين في فلسطين حول اهمية العلاقات الشخصية في الحصول على خدمة عامة او اتمام خدمة، اجاب 65% من المواطنين الفلسطينيين بانها مهمة جدا، و20% انها مهمة، يمكن ارجاع تلك النتيجة الى كون الموارد الفلسطينية قليلة ولا تكفي لجميع المواطنين لا سيما الخدمات العامة مما يدفع بعض المواطنين الى استخدام علاقاته الشخصية من خلال روابط عائلية او فصائلية او مناطقية او صداقة من اجل الحصول على خدمة عامة قبل نفاذها، اضف الى ذلك بطئ سير المعاملات والبيروقراطية في العمل العام الفلسطيني مما يضطر المواطن لاستخدام شبكة علاقاته الشخصية لتسريع الحصول على الخدمة في وقت اقل، وسبب ثالث لهذه النتيجة عدم شفافية الاجراءات ووضوحها فيلجأ المواطن الى علاقاته الشخصية، وربما يعود ايضا الى عدم وجود تفعيل للمحاسبة على هذه الجرائم.

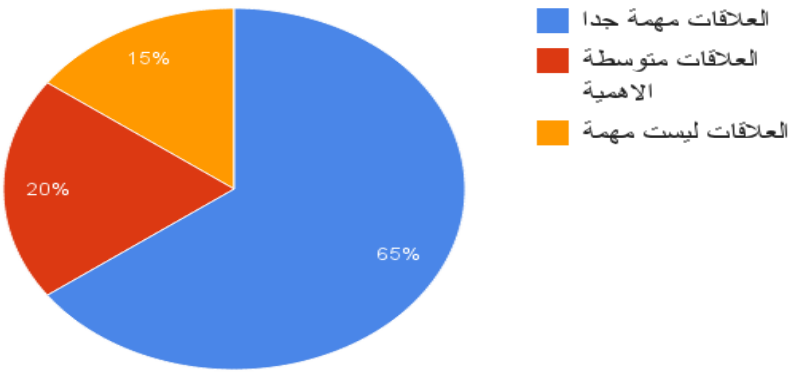

## 2.4 اراء المبحوثين حول تضارب المصالح

فيما يتعلق باراء المبحوثين حول مدى تأثير المصالح الشخصية العليا لبعض الجهات الرسمية المتنفذة في الحكومة على سير وتصرف الحكومة (اي وجود تضارب المصالح في المواقع الرسمية الفلسطينية) افاد 48% من المبحوثين بأن هناك تاثير كبير لهذه الجهات، و32% افادوا ان التاثير متوسط بينما نفى 20% من المبحوثين وجود تأثير، هذه النتيجة تؤكدها استطلاعات راي ودراسات نفذتها أمان في العام الماضي 2012، وذلك بسبب عدم وجود قانون فلسطيني لمنع تضارب المصالح ومفاهيم واضحة له.

## 2.5 المؤسسات الاكثر تعرضا فسادا .

بالنسبة للمؤسسات الاكثر تعرضا للفساد بحسب الاستطلاع حصدت الاحزاب السياسية 3,1 من 5 كأكثر المؤسسات فسادا بحسب المستطلعين الفلسطينيين، بينما كانت المؤسسة الدينية اقل مؤسسة فسادا بحصولها على 2.4 من 5، بالتركيز على فلسطين يتضح أن ثقة الجمهور الفلسطيني بالأحزاب السياسية لا زالت ضعيفة، وان استمرار ضعف الارادة السياسية الفعلية لدى الاحزاب السياسية يضعف الارادة السياسية لمكافحة الفساد، وأن الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومحاولة الحزبين الرئيسين السيطرة على المؤسسات العامة سّهل وبرّر احيانا ممارسات يمكن وصفها بالفساد كالتعيين على اساس سياسي او اتخاذ قرارات وفقا لمصلحة حزبية على حساب المصلحة العامة الامر الذي عزز انطباع المواطنين بفساد الاحزاب والفصائل السياسية ( هذه النتيجة اكدتها استطلاعات رأي ودراسات اعدتها امان العام الماضي 2012).

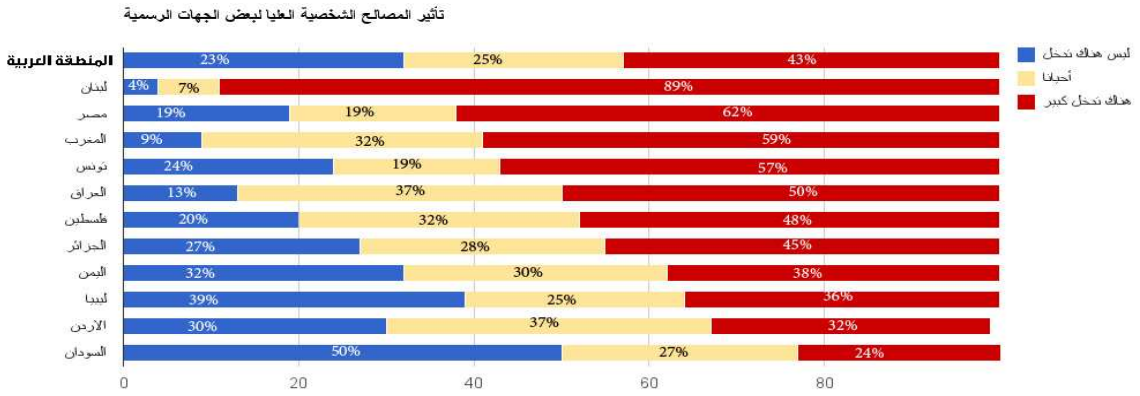
تأثير المصالح الشخصية العليا لبعض الجهات الرسمية
المنطقة العربية
لبنان
مصر
المغرب
تونس
العراق
فلسطين
الجزائر
اليمن
ليبيا
الأردن
السودان
23%
25%
43%
4%
7%
89%
19%
19%
62%
9%
32%
59%
24%
19%
57%
13%
37%
50%
20%
32%
48%
27%
28%
45%
32%
30%
38%
39%
25%
36%
30%
37%
32%
50%
27%
24%
0
20
40
60
80
ليس هناك تدخل
أحيانا
هناك تدخل كبير

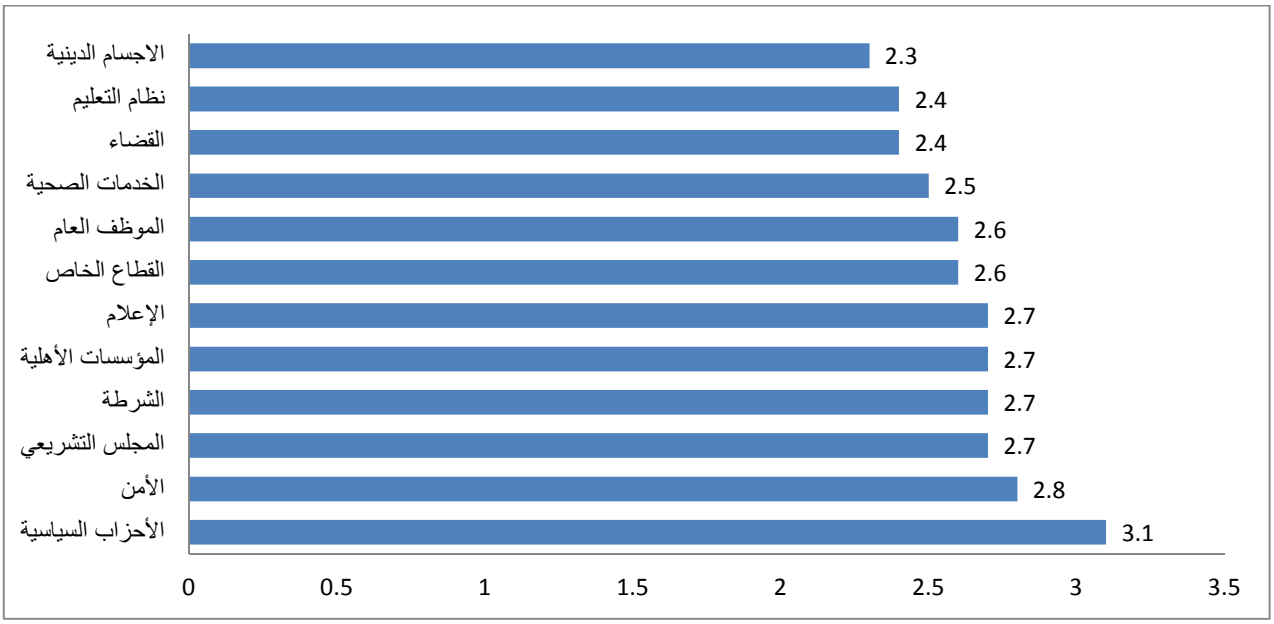
الاجسام الدينية
2.3
نظام التعليم
2.4
القضاء
2.4
الخدمات الصحية
2.5
الموظف العام
2.6
القطاع الخاص
2.6
الإعلام
2.7
المؤسسات الأهلية
2.7
الشرطة
2.7
المجلس التشريعي
2.7
الأمن
2.8
الأحزاب السياسية
3.1
0
0.5
1
1.5
2
2.5
3
3.5

3

# تجارب المواطنين حول الرشوة

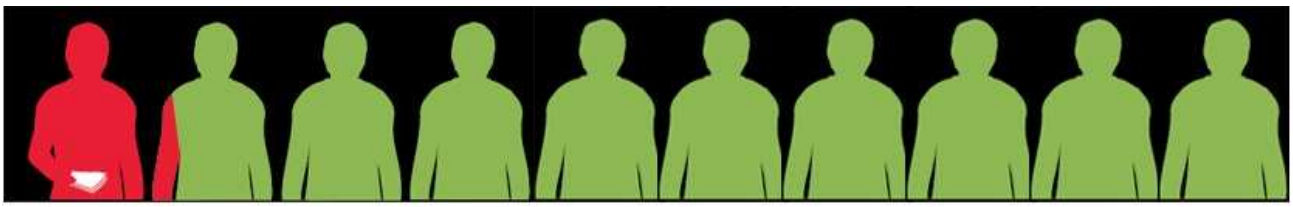

12% من المواطنين الفلسطينيين المستطلعة ارائهم يدفعون الرشوة

## 3.تجارب المواطنين الشخصية في الرشاوى

**افاد 12% من المواطنين الفلسطينيين المستطلعة ارائهم في الاستطلاع انهم دفعوا رشوة.**

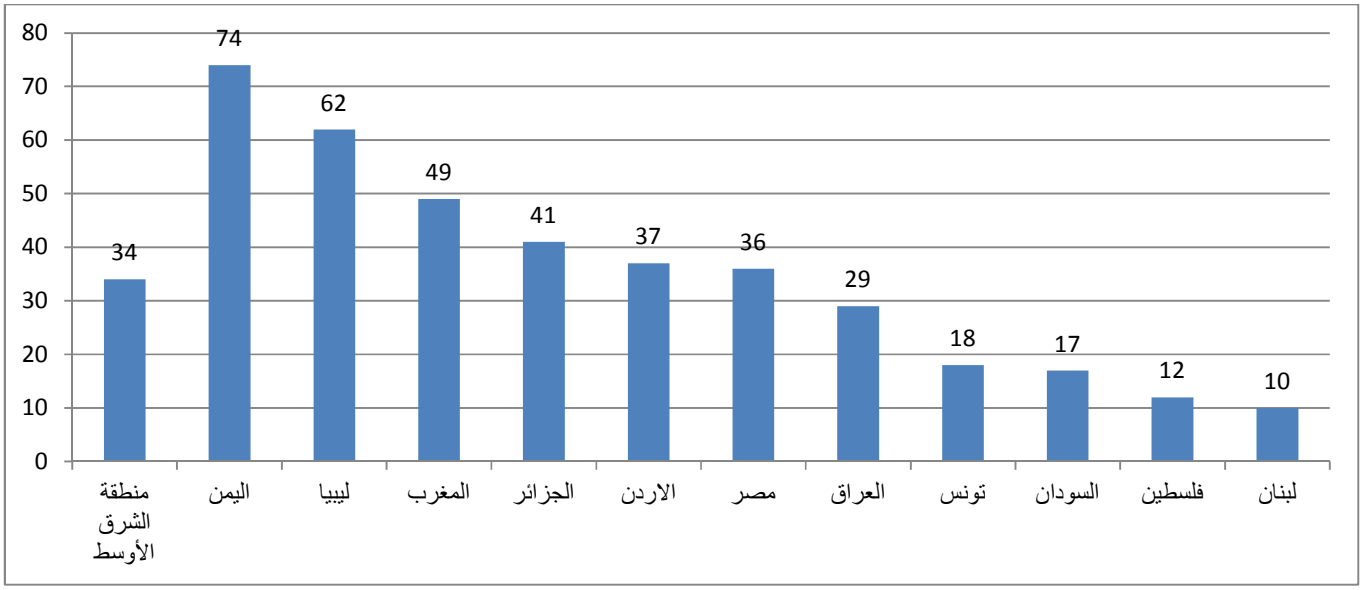


### 3.2 الرشوة في الخدمات العامة

- لدى تصنيف الخدمات العامة التي يضطر المواطن الفلسطيني دفع رشوة للحصول عليها من بين (التعليم، القضاء، الصحة، الامن، التراخيص، الضرائب، المرافق، الاراضي)، كانت الخدمات المقدمة من المؤسسات الامنية هي الاكثر بنسبة 2,04%، تعتبر هذه النسبة ضئيلة مرد ذلك الى ان هذا الشكل من اشكال الفساد (الرشوة) تعتبر غير منتشرة فلسطينيا وهذا ما تؤكده نتائج استطلاعات رأي أمان بان الرشوة اقل اشكال الفساد انتشارا في المجتمع الفلسطيني، وفيما يتعلق باقل الخدمات التي يضطر المواطن دفع رشوة للحصول عليها التعليم بنسبة 6%، مرد ذلك يعود الى كون التعليم يكاد يكون مجاني في فلسطين كذلك الوضوح في الاجراءات وشفافيتها وعلنيتها فيما يخص التعليم مما لا يجعل هناك فرصة لدفع رشوة.

- لدى السؤال حول الاسباب التي تدفع المبحوثين لدفع الرشوة كان تسريع الحصول على الخدمة السبب الاعلى بحسب 46% من المبحوثين في فلسطين، من بين الاسباب الداعية لدفع الرشوة لكنه ليس السبب الوحيد حيث افاد 17% من المبحوثين الفلسطينيين ان سبب دفعهم الرشوة هو كونها الطريقة الوحيدة للحصول على الخدمة، يعود ذلك الاعتقاد الى طول الفترة التي يحتاجها المواطن للحصول على الخدمة العامة في فلسطين ولتسهيل المعاملات (رشوة صغيرة)، او بسبب محدودية الفرص والاحتكارات والامتيازات او للحصول على تراخيص وخدمات كبيرة (رشوة كبيرة).

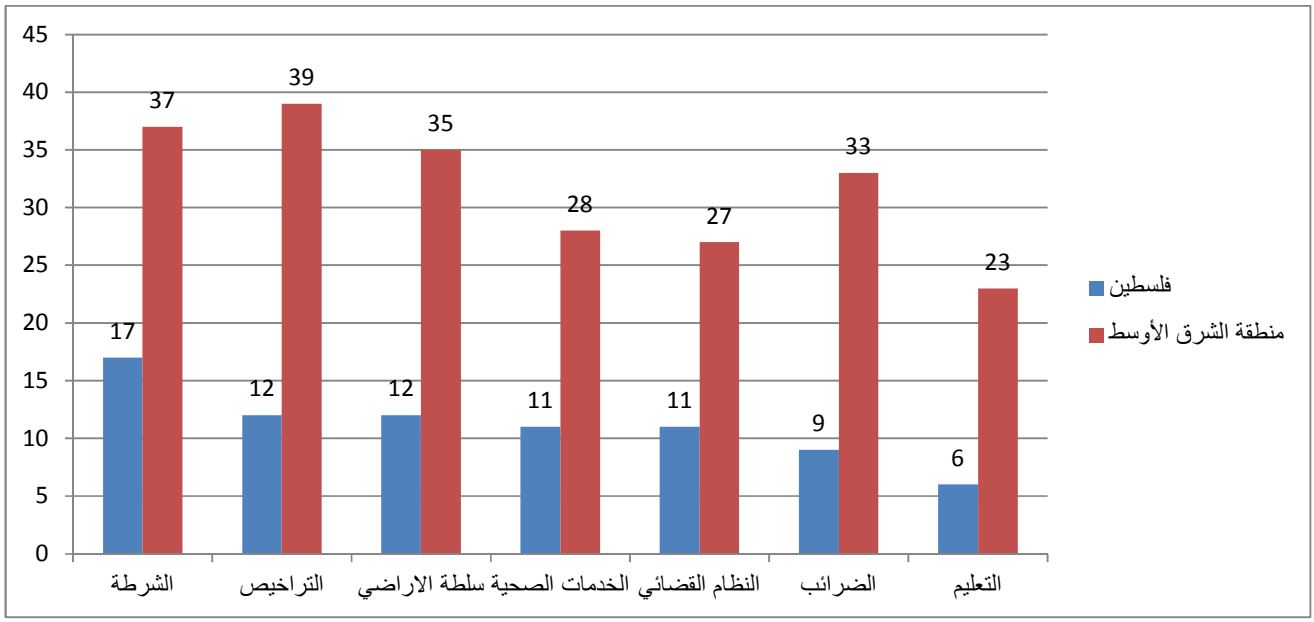


**(مقارنة فلسطين بمنطقة الشرق الأوسط حول الرشوة )**

4

# فعالية الحكومة في مكافحة الفساد

## فعّالية الحكومة في مكافحة الفساد

57% من المستطلعة ارائهم رأوا ان السلطة الفلسطينية بين الفعّالة ومتوسطة الفعّالية في جهود مكافحة الفساد، مقابل 43% من المستطلعين رأوا انها غير فعّالة في ذلك. يمكن ارجاع هذا الانطباع للمواطن الفلسطيني لعدم تلمسه للجهود المبذولة في مكافحة الفساد وعدم صدور أحكام في القضايا الكبيرة.

5

# دور المواطنين في مكافحة الفساد

### 5. انخراط المواطنين في جهود مكافحة الفساد

تم تخصيص جزء خاص في الاستطلاع يتعلق بانخراط المواطنين في جهود مكافحة الفساد، حيث تم استجواب اراء المبحوثين حول مدى قدرتهم على احداث فرق في مكافحة الفساد، فكان المواطنون الفلسطينيون متحمسون حيث اجاب 82% منهم بانهم يستطيعون احداث فرق في مكافحة الفساد.

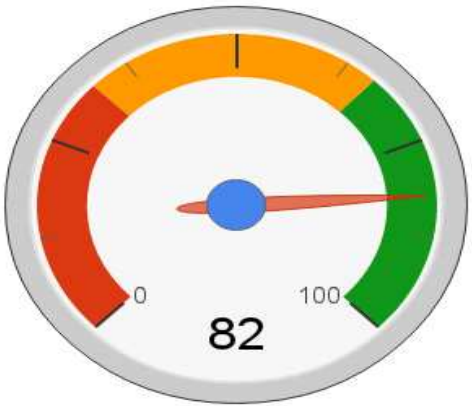


1تحمس المواطنين في مكافحة الفساد

وحول الية الانخراط في مكافحة الفساد افاد 68% من المواطنين الفلسطينيين بان الآلية الانسب للانخراط هي الاحتجاجات والاعتصامات السلمية، يمكن القول هنا ان هذه النتيجة لا تتسم بالدقة والواقعية كونه لم يشهد الشارع الفلسطيني اية اعتصامات سلمية هدفها مكافحة الفساد، وانما الالية المنتشرة على ارض الواقع هي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، في المقابل حصلت الاليات الاخرى كرفع عريضة للحكومة تحثها على مكافحة الفساد 67%، والانخراط في المنظمات العاملة في مكافحة الفساد 61% والمقاطعة المجتمعية للشركات سيئة السمعة 64% والنشر في وسائل الاعلام الاجتماعي حصلت على 64%.

وحول رغبة الناس في الابلاغ عن الفساد اتضح ان 63% في فلسطين لديهم الرغبة.

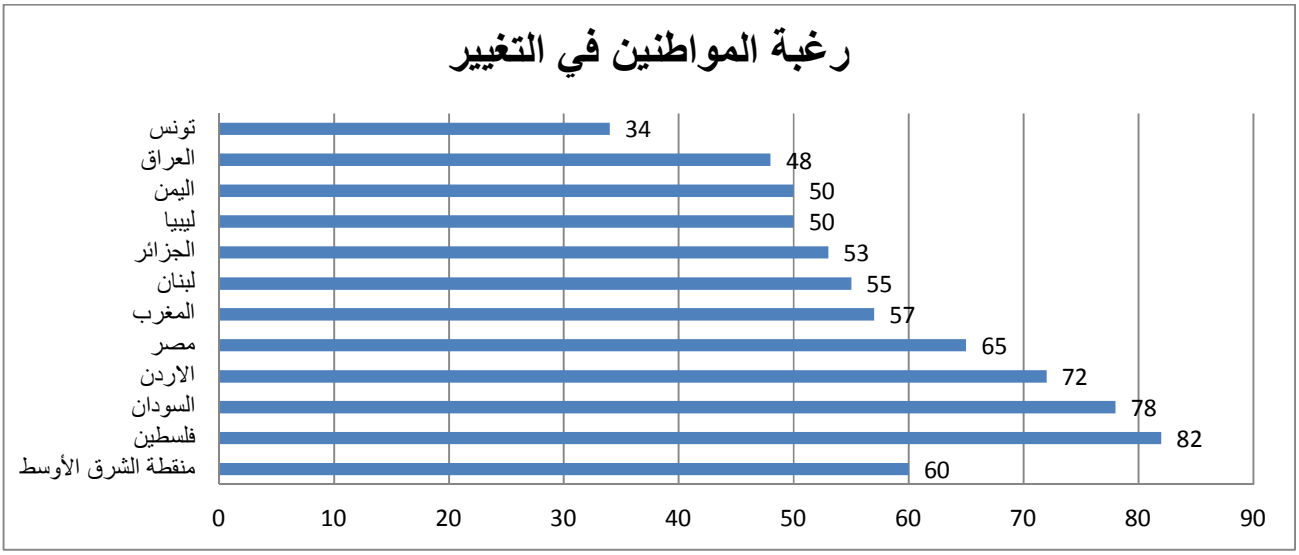


افاد 40% من المبحوثين الفلسطينين ان السبب او الاسباب وراء عدم الرغبة في الابلاغ هي عدم الايمان او الاقتناع بالتغيير، بينما 39% يخافون من الملاحقة، يعود ذلك الى عدم قناعة المواطن الفلسطيني بجدوى الابلاغ عن الفساد لأنه يرى انه لن تتخذ الاجراءات بحق الفاسدين وانه وان تم محاسبة كبار الفاسدين فانها تبقى شكلية، يليه او يتساوى معه الخوف من الملاحقة، هذا ما اكدت عليه تقارير واستطلاعات امان اذ ان هناك ثقافة مجتمعية فلسطينية تعتبر الابلاغ عن الفساد انه وشاية.

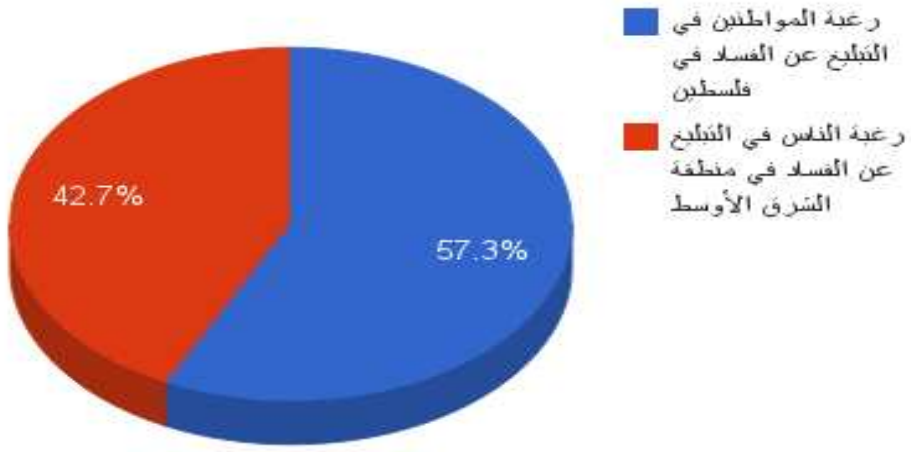

**انطباع المواطنين حول الجهة الانسب للابلاغ**

بالنسبة للجهة الانسب التي من الممكن الابلاغ فيها عن افعال فساد افاد 37% من المبحوثين في فلسطين (اي ثلث المبحوثين) بأن الجهة الافضل للابلاغ عن افعال فساد هي هيئة مكافحة الفساد وهي نسبة ضعيفة نوعا ما، يعود ذلك الى عدم كفاية الوسائل المتبعة من قبل هيئة مكافحة الفساد في توعية المواطنين الفلسطينيين بوجودها، او عدم الثقة بقدرتها على مكافحة الفساد.

**الشفافية الدولية هي** "الاتحاد العالمي ضد الفساد التي أنشأت عام 1995م –ومقرها برلين–، هدف المنظمة هو الحدُّ من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية، زيادة فرص مساءلة الحكومات، وتقييد الفساد المحلي والدولي، وهي تمثّل حركة دولية لمحاربة الفساد.

وطريق المنظمة في العمل لتحقيق أهدافها ينبع من إيمانها بأنه من الممكن محاربة الفساد بشكل مستمرّ، في حالة مشاركة كل المعنيّين سواء من الحكومة أو المجتمع المدني، أو القطاع الخاص. ووسيلتها في ذلك أن تجمع في فروعها المحلية والمعروفين بالنزاهة في المجتمع المدني، وفي عالم التجارة والأعمال، وفي الحكومات؛ للعمل في تحالف من أجل إصلاح النظام، و تركّز المنظمة على بناء نظم تحارب الفساد، كما أن المنظمة تلعب دورًا هامًا في زيادة الوعي العام بمخاطر الفساد في الكثير من البلاد.

تم اعتماد أمان فرعا فلسطينيا لمنظمة الشفافية الدولية بداية عام 2006، ومنذ ذلك الحين يتم تجديد عضوية أمان في المنظمة الدولية كل ثلاث سنوات.